

الطلب على النقود والنظرية الكمية للنقود

أولاً- المدرسة التقليدية والنظرية الكمية:

تقوم النظرية الكلاسيكية على المبادئ الآتية :

1. الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات
 2. القيمة الحقيقية للنقود (القوة الشرائية تتوقف على العلاقة بين كمية النقود وبين كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بها .
 3. ثبات حجم المعاملات .
 4. ثبات سرعة دوران النقود
- تفترض المدرسة التقليدية أن الطلب على النقود يتشكل بناءً على أن النقود تستخدم وسيط للتبادل Medium of Exchange ومن ثم فإن الدافع الرئيس للطلب على النقود هو كونها تستخدم كدافع للمبادلات.
- وعليه فإن الطلب على النقود يتحدد بناءً على ما تشتريه تلك الكمية من النقود من السلع والخدمات، أي أنه طلب على النقود الحقيقية. وتقاس كمية النقود الحقيقية بقسمة كمية النقود على مستوى الأسعار M/P

كمية النقود الحقيقية = M/P

حيث M كمية النقود "اسمية" , P المستوى العام للأسعار

دالة الطلب على النقود والمعادلة الكمية:

عندما نحلل كيفية تأثير النقود على الاقتصاد ، يكون من المفيد التعبير عن كمية النقود بواسطة كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها. يسمى هذا المبلغ بـ M/P ، الأرصدة النقدية الحقيقية «كمية النقود الحقيقية».

تقيس الأرصدة النقدية الحقيقية القوة الشرائية للأرصدة النقدية.

على سبيل المثال، لنفترض بلد ينتج الخبز فقط. إذا كانت كمية النقود (الأرصدة النقدية الأسمية) = 10 دولارات، وكان سعر الرغيف هو 0.50 دولار، فإن الأرصدة النقدية الحقيقية هي 20 رغيف خبز. أي أنه بالأسعار الحالية، فإن الأرصدة النقدية في الاقتصاد قادرة على شراء 20 رغيف خبز.

دالة الطلب على النقود

هي معادلة توضح محددات كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغب الأشخاص في الاحتفاظ بها. دالة الطلب على النقود البسيطة هي:

$$(M/P) d = KY$$

حيث تمثل k قيمة ثابتة تخبرنا بالمبلغ الذي يريد الناس الاحتفاظ به مقابل كل دولار من الدخل Y . وحيث K ثابت يقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة من النقود الحقيقية لتغير مستوى الدخل، فإذا كانت دالة الطلب على النقود هي $(M/P) d = 0.25Y$ فهذا يعني أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة 25% من دخلهم في صورة نقود حقيقية سائلة لتمويل معاملاتهم المختلفة.

وعليه فإن الطلب على النقود يتحدد بناءً على ما تشتريه تلك الكمية من النقود من السلع والخدمات، أي أنه طلب على النقود الحقيقية.

تنص هذه المعادلة على أن كمية الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة تتناسب مع الدخل الحقيقي. "السلعة" في هذه الحالة هي الراحة التي يوفرها الاحتفاظ بأرصدة نقدية حقيقية. فكما أن امتلاك سيارة يجعل التنقل أكثر راحة، فإن الاحتفاظ بالنقود يجعل إجراء المعاملات أسهل. لذلك، مثلما يؤدي الدخل المرتفع إلى زيادة الطلب على السيارات، فإنه يؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب على أرصدة النقود الحقيقية. تقدم دالة الطلب على النقود طريقة أخرى لعرض المعادلة الكمية. أضف إلى دالة الطلب على النقود شرط أن يكون الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية $(M/P) d$ مساوياً للمعروض منها M/P .

لذلك، الطلب على النقود الحقيقية = العرض الحقيقي للنقود

$$M/P = KY$$

بإجراء تغيير ترتيب بسيط للمصطلحات يغير هذه المعادلة إلى:

سرعة دوران النقود :

هي مقلوب النسب المحتفظ بها من النقود السائلة لغرض المبادلات. ووفقاً لدالة الطلب $(V = \frac{1}{k})$ على النقود الرقمية السابقة تكون سرعة دوران النقود = 4، بمعنى أن النقود تتداول بين الأيدي أربع مرات خلال الفترة الزمنية المحددة.

والتي يمكن كتابتها ك:

$$MV = PY$$

$$V = 1 / k \text{ حيث}$$

تُبين هذه التعديلات البسيطة العلاقة بين الطلب على النقود وسرعة المال. عندما يريد الناس الاحتفاظ بنسبة أكبر من كل وحدة إضافية من الدخل (أي عندما تكون قيمة k كبيرة) ، فإن النقود تتداول من يد إلى يد بشكل أقل تكراراً (أي تكون قيمة V صغيرة). على العكس من ذلك، عندما يريد الناس الاحتفاظ بكمية أقل من النقود فقط (أي قيمة k صغيرة)، فإن النقود تنتقل بشكل أكثر تكراراً من يد إلى يد (أي أن قيمة V كبيرة). بمعنى آخر، معلمة الطلب على النقود k وسرعة النقود V وجهان متعاكسان لعملة واحدة.

افتراض السرعة الثابتة :

يمكن النظر إلى المعادلة الكمية كتعريف: أي إنها تعرّف السرعة V كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي " PY "، إلى كمية النقود M . ومع ذلك ، إذا وضعنا افتراضاً إضافياً مفاده أن سرعة النقود ثابتة، فإن افتراض ان سرعة الثابتة ليس سوى تبسيط للواقع. ففي الواقع، تتغير السرعة إذا تغيرت دالة الطلب على النقود.

لنفترض مثلاً أن السرعة ثابتة، سندرس فيما سيأتي انعكاسات هذا الافتراض على آثار عرض النقود على الاقتصاد.

مع تضمين هذا الافتراض، يمكن اعتبار المعادلة الكمية بمثابة نظرية لمحددات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. تقول المعادلة الكمية:

$$\bar{M}\bar{V} = PY$$

حيث تدل القطعة المستقيمة الموضوعة فوق V أن السرعة ثابتة.

لذلك، سيتسبب التغيير في كمية النقود (M) في تغيير متناسب في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (PY). أي "إذا كانت السرعة ثابتة، فإن كمية النقود تحدد القيمة الاسمية للناتج".

النقود والأسعار والتضخم.

لدينا الآن نظرية لشرح محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. تشتمل النظرية على ثلاثة عناصر أساسية:

1. تحدد عوامل الإنتاج ودالة الإنتاج معاً مستوى الإنتاج Y .
 2. يحدد عرض النقود M القيمة الاسمية للناتج PY . يأتي هذا الاستنتاج من معادلة الكمية وافتراض أن سرعة المال V ثابتة.
 3. المستوى العام للأسعار P هو نسبة القيمة الاسمية للناتج PY إلى الناتج الحقيقي Y .
- وبعبارة أخرى، تحدد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تحدد كمية النقود الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- تشرح هذه النظرية ما الذي يحدث عندما يغير البنك المركزي عرض النقود.

$$\bar{M}\bar{V} = PY$$

وبما أن سرعة دوران النقود ثابتة، فإن أي تغيير في المعروض النقدي يؤدي إلى تغيير متناسب في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبما أن عوامل الإنتاج ودالة الإنتاج قد حددتا بالفعل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا يمكن تعديله إلا إذا تغير المستوى العام للأسعار. وبالتالي، فإن النظرية الكمية تعني أن المستوى العام للأسعار يتناسب مع عرض النقود. وبما أن معدل التضخم هو النسبة المئوية للتغير في المستوى العام للأسعار، فإن هذه نظرية للمستوى العام للأسعار هي أيضاً نظرية لمعدل التضخم.

يمكن كتابة المعادلة الكمية في شكل نسب تغير مئوية كما يأتي:

نسبة التغير المئوية في كمية النقود M + نسبة التغير المئوية في سرعة دوران النقود V = نسبة التغير المئوية في الناتج الحقيقي Y + نسبة التغير المئوية في الأسعار P

ضع في اعتبارك كل من هذه المصطلحات الأربعة.

أولاً، إن النسبة المئوية للتغير في كمية الأموال M هي تحت سيطرة البنك المركزي. ثانياً، تعكس النسبة المئوية للتغير في السرعة V التحولات في الطلب على النقود؛ افترضنا أن السرعة ثابتة، وبالتالي فإن النسبة المئوية للتغير في السرعة هي صفر.

ثالثاً، النسبة المئوية للتغير في المستوى العام للأسعار P هي معدل التضخم؛ هذا هو المتغير في المعادلة التي نود شرحها.

رابعاً، تعتمد النسبة المئوية للتغير في الناتج Y على النمو في عوامل الإنتاج والتقدم التكنولوجي، وهو ما نأخذه كمعطى خارجي لأغراضنا الحالية.

يخبرنا هذا التحليل أنه (باستثناء الثابت الذي يعتمد على النمو الخارجي في الناتج) فإن النمو في المعروض النقدي يحدد معدل التضخم. وهكذا، تنص نظرية كمية النقود على أن البنك المركزي، الذي يتحكم في عرض النقود، لديه سيطرة نهائية على معدل التضخم.

فإذا حافظ البنك المركزي على استقرار عرض النقود، فسيكون المستوى العام للأسعار مستقرًا. ولكن إذا زاد البنك المركزي من المعروض النقدي بسرعة، فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع بسرعة.

رسوم سك العملات Seignior age: الإيرادات من طباعة النقود

لقد عرفنا حتى الآن أن النمو في المعروض النقدي يسبب التضخم. فإذا الأمر كذلك، فما الذي يدفع البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي بشكل كبير؟ سنحاول في الفقرة التالية أن ندرس إجابة واحدة لهذا السؤال. لنبدأ بحقيقة لا جدال فيها: أن جميع الحكومات تقوم بإنفاق النقود. يذهب جزء من هذا الإنفاق لشراء السلع والخدمات (مثل الطرق والشرطة)، وبينما يذهب جزء آخر من هذا الإنفاق إلى مدفوعات تحويلية (للفقراء والمسنين، على سبيل المثال).

يمكن أن تمويل الحكومة إنفاقها بثلاثة طرق:

أولاً: يمكنها زيادة الإيرادات من خلال الضرائب ، مثل ضرائب الدخل الشخصي والشركات.

ثانياً: يمكن أن تقترض من الجمهور عن طريق بيع السندات الحكومية.

ثالثاً: يمكنه طباعة النقود.

تسمى الإيرادات التي يتم جمعها من خلال طباعة النقود بـ "رسوم سك العملة" يأتي المصطلح من الكلمة الفرنسية "seigneur" "السيد الإقطاعي". في العصور الوسطى ، كان للسيد الإقطاعي الحق الحصري في سك النقود في إقطاعيته. أصبح هذا الحق اليوم محصور بالحكومة المركزية، وهو أحد مصادر الدخل.

عندما تطبع الحكومة الأموال لتمويل النفقات ، فإنها تزيد من عرض النقود. الزيادة في عرض النقود، بدورها، تسبب التضخم. إن طباعة النقود لزيادة الإيرادات يشبه فرض ضريبة التضخم. في البداية، قد لا يكون من الواضح أن التضخم يمكن اعتباره ضريبة. بعد كل شيء، لا يتلقى أي شخص فاتورة لهذه الضريبة - الحكومة فقط تطبع الأموال التي تحتاجها.

من الذي يدفع ضريبة التضخم؟

الجواب هو الأشخاص الذين يحملون النقود. فمع ارتفاع الأسعار، تنخفض القيمة الحقيقية للنقود في محفظتك. لذلك، عندما تقوم الحكومة بطباعة أموال جديدة لاستخدامها، فإنها تجعل النقود القديمة في أيدي الجمهور أقل قيمة.

التضخم هو بمثابة ضريبة على الاحتفاظ بالنقود. يختلف مقدار الإيرادات التي يتم جمعها عن طريق طباعة النقود من بلد إلى آخر.

في البلدان التي تعاني من التضخم الشديد، تمثل إيرادات سك العملة المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة - والحقيقة أن الحاجة إلى طباعة النقود لتمويل الإنفاق هي السبب الرئيسي وراء التضخم الجامح.